

عامل الزمن

من المؤكد أن عامل الزمن شديد الأهمية في وضع مثل سوريا، فكل يوم يمضي يعني المزيد من الشهداء، ويعني خسائر جديدة ليس من السهل تعويضها، فعلى سبيل المثال لا الحصر صار وضع الإقتصاد السوري حرجاً، فقد تراجعت قيمة الليرة، وهي مرشحة للمزيد من التراج في الأيام والأسابيع المقبلة، وكل ذلك سيحتاج بعد سقوط النظام إلى عمل وجهد كبيرين من أجل العودة إلى وضع اقتصادي كالذي كان قبل اندلاع الثورة.

لكن عامل الزمن نفسه يحتم على الثوار والسياسيين قراءة الوضع الراهن في خضم رؤية استراتيجية، وليس فقط من خلال الراهن، وهو ما سيحسم الكثير من التكتيكات، ويحدد شكلها، فإذا كان الهدف الرئيس إسقاط النظام، فإن الهدف الأسمى يجب أن يكون هو الحفاظ على الدولة من الانهيار، ويجب عدم الخضوع لمنطق النظام نفسه الذي يتماهى بالدولة، ويحاول الترويج لفكرة مفادها أن سقوطه يعني سقوط الدولة.

إن استمرار الثورة في سلميتها من شأنه أن يؤدي حتماً إلى إسقاط النظام، على الرغم من كون استمرارها السلمي قد يطيل أمد بقاء النظام إلى فترة أطول مما لو حصل التدخل الأجنبي، أو هكذ يمكن أن يخيل للبعض، لكن في حقيقة الأمر إن التدخل الأجنبي إذ لم يكن مدروساً فإنه قد يطيل عمر النظام لفترة أطول مما لو بقيت الثورة على سلميتها.

على الرغم من أهمية المواقف الإقليمية أو الدولية غير أن الأساس هو الحراك الثوري نفسه، وتطورات التي باتت تدخل مناطق جديدة على خط الثورة، فقد أصبح الوضع الاقتصادي اليوم ضاعطاً ومؤثراً على الجميع، بما في ذلك مؤيدي النظام، وهو ما يجعل من كل يوم جديد في الثورة خطوة جديدة نحو النهاية، وهي إسقاط النظام.

أمام عامل الزمن وتحدياته يجب التركيز على دعم الثورة أولاً، والتطلع نحو الداخل قبل الخارج، وإنشاء مؤسسات بديلة لسد الفراغ في حال سقوط النظام، وإعطاء الأولوية للهدف الأسمى، وهو عدم السماح بسقوط الدولة، أي عدم الانتقال من الثورة إلى الاقتتال الداخلي مهما كان الثمن، لأنه في حينها سيصبح الزمن دائرة مغلقة يصعب الخروج منها.



مذبحة في ادلب.. وسوريا تحتفل بهزيمة النظام في الزبداني البعثة تختتم مهامها بـ ٨٣ شهيداً.. وتسعى للتمديد

اختتمت لجنة المراقبين العرب مهمتها التي استمرت شهراً أمس، وسط ترجيحات بأن يتم تمديدتها لمدة شهر آخر رغم أن النظام رفع من وتيرة جرائمه ضد الثوار حيث استشهد أكثر من ٨٣ مواطناً خلال فترة مهمة البعثة.

وأصدرت الهيئة العامة للثورة السورية بياناً ذكرت فيه أن قوات النظام وميليشياته قتلت منذ مجيء بعثة إخوتنا وأشقائنا العرب الذين أرسلتهم الجامعة العربية بهدف مراقبة وقف قتل النظام السوري لشعبه الأعزل ٨٣١ مواطناً من تاريخ ٢٣-١٢-٢٠١٢ وحتى ٢١-١-٢٠١٢. وفي يوم السبت كشف ناشطون في مدينة ادلب واحدة من أبشع المجازر التي ارتكبتها ميليشيات النظام، حيث عثر الثوار في المشفى الوطني بادلب على جثث ٦٠ مواطناً قتلوا تحت التعذيب، بينما استشهد ١٥ متظاهراً كانوا معتقلين لدى الأمن في تفجير استهدف حافلة تقلهم في محافظة ادلب، في وقت قالت فيه الهيئة العامة للثورة السورية إن عدد شهداء يوم السبت وصل إلى ٩٤ شهيداً.

كما استشهد ٢٤ متظاهراً في تظاهرات جمعة «معتقلي الثورة» التي شهدت ٤٥٥ نقطة تظاهر في عموم أنحاء سوريا تخللتها احتفالات بهزيمة القوات الموالية للنظام في مدينة الزبداني بريف دمشق على يد الجيش الحر بعد قتال دام أسبوعاً وسط مخاوف من تكرار سيناريو الرستن بعودة جيش النظام لاقتحام المدينة.

في غضون ذلك، كشف وزير النفط والثروة المعدنية للنظام أن سوريا تكبدت خسائر نتيجة العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على القطاع النفطي تقدر بأكثر من ملياري دولار أميركي، بينما فقدت الليرة السورية حوالي ٥١٪ من قيمتها أمام الدولار، في مؤشر يوضح قرب الانهيار الاقتصادي ومدى قدرة النظام على تمويل عمليات القمع.

سياسياً، قدم المجلس الوطني طلباً رسمياً للجامعة العربية بإحالة ملف جرائم النظام إلى مجلس الأمن بعد أن فشل المراقبون العرب في وقف إراقة الدماء قبل يوم واحد من تقديم رئيس فريق المراقبين العرب في سوريا النتائج التي تم التوصل إليها إلى الوزراء العرب وسط ترجيحات بتمديد مهمة البعثة، وهو ما رفضه رئيس المجلس الوطني برهان غليون الذي قال إن «الشروط التي عملت بها اللجنة والظروف التي رافقت عملها والإمكانيات المحدودة التي قدمت لها لا تؤهلها لأن تقدم تقريراً موضوعياً عن الوضع السوري وتقرير يرضي فعلياً الرأي العام السوري والدولي».

من جهته، اتهم المراقب الجزائري والناشط الحقوقي أنور مالك عصابات النظام بزرع كاميرات تجسس في حمامات المراقبين لابتزازهم، مؤكداً أن النظام بدأ بالفعل إرسال صور لبعض المراقبين على بريدهم الإلكتروني لحرف نتيجة تقاريرهم.

صعوبة في التنظيم لعدم فاعلية المعارضة قبل الانتفاضة جهد المغتربين في ميزان الثوار.. ثناء وعتب ومطالبات



دمشق - القامشلي «البديل»
رغم عدم وجود إحصائيات دقيقة لأعداد السوريين في المهجر إلا أن معظم الأرقام تشير إلى أنها تقدر بالملايين، وهذا بحد ذاته يضع على أكتافهم أعباء إضافية لمساعدة أخوانهم الثوار في الداخل ضد سطوة نظام بشار الأسد.

وثمة خاصية للثورة السورية تتلخص في تكاتف جهود الجالية السورية المغتربة مع الثوار في الداخل، حيث تشكلت معظم مشارب القوى المعارضة وصفحات الثورة السورية على «الفيسبوك» ومواقع الكترونية وبعض الجرائد على يد النشطاء الشباب في الخارج، لمواكبة الحراك الثوري، ونقله إلى العالم الخارجي، كما سارع بعض من رواد الفن التشكيلي والموسيقي بتقديم لمحاتهم الفنية الثورية لدعم الثوار في الساحات المنتفضة، فضلاً عن دور تنسيقات الشباب في تنظيم تظاهرات شبيهة يومية أمام سفارات الدول الأجنبية والعربية، للضغط على النظام لكف يده عن القتل والتربيع.

لكن عدوى الشريحة الصامتة في الداخل يبدو أنها انتقلت إلى الخارج، على الرغم من الفروقات الواضحة في الظروف المادية والأمنية والنفسية.

وقال فراس وهو من مدينة معضمية الشام، إن عدد المغتربين في الخارج، وخاصة في البلدان الأوروبية وأمريكا الشمالية، كبيرة جداً، إلا أنهم يعانون من هشاشة تنظيم التظاهرات، على الرغم من مساعي بعض أطراف قوى المعارضة، لافتاً إلى أن تحركات المغتربين اقتصر على التنديد بممارسات النظام عبر وسائل الإعلام العربية وبعض المواقع الالكترونية التي نشأت حديثاً مع انطلاق الانتفاضة، إلا أن هذا لم يغير شيئاً على أرض الواقع، فالقتل مستمر، والنظام ماضٍ في حملته الأمنية ضد المحتجين على حد قوله.

ونتيجة لفرص النظام حصاراً خانقاً على المدن والبلدات الثائرة، فقد ظهرت حالة إنسانية مأساوية جراء توقف كل أشكال الدعم المادي والمعنوي وممارسة سياسة التجويع والتنكيل، ورغم ذلك استطاعت بعض الشخصيات المغتربة تمرير بعض الأجهزة التقنية من شرائح الموبايل وخطوط الإنترنت إلى بعض التنسيقيات في الداخل، ليسهموا بدورهم في نقل الأحداث إلى الرأي العام العالمي. وبات من الواضح أن الدعم الفني تفوق على كل المساهمات الأخرى في مساعدة المنكوبين، فهناك محطات فضائية باتت تملك تقنية متقدمة، لدرجة أن بعض الفضائيات تجري لقاءات على الهواء مع ناشطين داخل حمص بالرغم من الظروف العصيبة.

ويقول مهند المقيم في مدينة حمص إن هذه الوسائل التقنية تعتبر متطلبات ضرورية يحتاجها السوريون لعبور حواجز النظام التقنية، وما يضعه لإعاقة عمل الناس المتظاهرين.

ويضيف مهند أن التبرعات المادية التي يسهم بها بعض المغتربين ورجال الأعمال للمناطق المنكوبة تخفف نوعاً ما من وطأة المأساة. ورغم ثناء مهند على تلك المساعي النبيلة إلا أنه يطالب من المغتربين

بالضغط على المنظمات الدولية، لإجبارها على الدخول إلى المناطق المنكوبة، مشيراً إلى أن الدعم والتبرعات القادمة من الخارج على الصعيد المادي والتقني غير قادرة على تلبية متطلبات المناطق السورية المنتفضة بشكلها الكامل، إلا أنها عامل مساعد وأساسي.

بدوره اعتبر فؤاد عليكو سكرتير حزب يكي تي الكردي في سورية أن الحراك الشبابي يعاني من قلة الدعم الإعلامي والمادي لهم، مطالباً قوى المعارضة الخارجية بتكثيف جهودها في إيجاد آلية واضحة تخدم الحراك والمناطق المنكوبة.

وتطرق عليكو إلى أوضاع الجالية الكردية السورية في المهجر وقال: «تقع عليهم أعباء كبيرة اليوم»، وأردف: «هناك تصور قاصر ومشوه عن حقيقة الشعب الكردي في سوريا، سواء من قبل المعارضة أو من قبل القوى الدولية، فأغلب قوى المعارضة تبني تصوراتها على ما تعلمته من الكتب المدرسية ذات الثقافة البعثية العنصرية»، مضيفاً أنه بمجرد ذكر كلمة الكرد حتى يتبادر إلى أذهانهم عبارة الانفصال، لافتاً إلى أن هذا يحتاج إلى «جهد مضن وكبير لتغيير هذه العقلية، وهو الأمر الذي يحتاج إلى تكثيف الجهود الجماعية في المهجر تحديداً».

ويبدو أن أوضاع الجاليات السورية تتباين من دولة إلى أخرى، فهناك مدن نشطة في أوروبا، وهناك مدن شبه صامتة باستثناء أفراد قتائل، والسبب حسب ما يقوله الناشط رضوان خليل المقيم في ألمانيا أن «المعارضة السورية لم تكن فاعلة بين الجالية السورية قبل انطلاق الثورة، والآن هناك صعوبة بالغة في التنظيم، لعدم وجود كوادر متفرغة». وأضاف أن الدعم المادي والملموس لا ينحصر في إرسال الأموال إلى الداخل، بل هو مرتبط بأطر المعارضة في الخارج التي تقوم بحشد التأييد الشعبي من السوريين في الخارج، والتواصل مع الجهات ذات التأثير على الرأي العام، وكذلك التواصل مع وسائل الإعلام الدولية.

أكثر من ١٠٠ شخصية علوية تدعو الأقليات إلى إسقاط النظام

دعا مواطنون سوريون علويون كل أطراف الشعب السوري إلى المشاركة في النضال لإسقاط النظام، رافضين محاولات هذا النظام ربط الطائفة العلوية به. وجاء في بيان أصدره مثقفون وشخصيات علوية: «ندعو المواطنين السوريين العلويين وأبناء الأقليات الدينية والقومية المتخوفين مما سيليه انهيار النظام إلى المشاركة في إسقاط النظام القمعي، والمساهمة في بناء الجمهورية السورية الجديدة، دولة القانون والمواطنة». وأضاف البيان: «منذ بداية انتفاضة الحرية في سوريا، دعمنا مطالبها كافة، مروراً بإسقاط النظام بكافة رموزه، وانتهاءً ببناء دولة مدنية ديمقراطية تحترم جميع مواطنيها». واستنكر الموقعون «محاولة النظام من خلال الأعباء الأمنية والإعلامية ربط الطائفة العلوية خصوصاً والأقليات الدينية عموماً به». وكان لافتاً في البيان العدد الكبير من الأسماء النسائية التي تضمنها، فمن أصل ١٠٦ شخصيات وقعت على البيان في نسختها الإعلامية كان بينها ٤٣ اسماً نسائياً، ومنهن خولة دنيا، ورشا عمران، ودنيا علوش، وميادة الخليل، ورولا أسد، وسمر يزك.

تيار «مواطنة» يدعو إلى إنتاج قيادة سياسية موحدة في الداخل

مواطنة

أصدر تيار مواطنة تقريره السياسي بتاريخ ١٢ كانون الثاني الجاري، مضمناً إياه توصيفاً لتعقيدات المشهد السياسي السوري، حيث رأى التقرير أن تلك التعقيدات تتمثل في الاصطفاف الموجود داخل المجتمع السوري، خاصة الاصطفاف الطائفي من قبل بعض الفئات إلى جانب النظام، وهو اصطفاف يكبح بحسب «مواطنة» حركة الثورة في بعض مناطق البلاد، وانعدام وحدة المعارضة، واستمرار محاولة السلطة إظهار الثورة على

أنها ضد قوى الممانعة، ومحاولة وسم الثورة بأنها صراع بين القوى الإسلامية والقوى القومية واليسارية، بالإضافة إلى التعقيدات التي يفرضها الموقع الجيوسياسي لسورية، حيث تشكل سورية «بؤرة تلاقي تناقضات وصراعات ذات طابع دولي وإقليمي وعربي ووطني، الأمر الذي لا ينكره أحد، وهو ما تستغله السلطة إلى أقصى حد من أجل حرف الصراع عن مجراه».

ورأى التقرير بأنه على الرغم من كل تلك التعقيدات السابقة فإن قوى الثورة، ما زالت قادرة على تجديد نفسها، وبأن المؤسسة العسكرية و الأمنية تشهد انشقاقات متزايدة، ويتسع دورها في حماية ودعم الحراك السلمي، وبأنه لم يعد من الممكن للتكوينات الاقتصادية أن تبقى خارج مفاعل الصراع السياسي الذي يدفع مزيداً من الشرائح الاجتماعية إلى مواقع الفعل أو على الأقل عدم الشعور بالاستقرار، وبأن التكوينات النقابية التي راحت تظهر مؤخراً من شأنها أن تدعم الحراك».

وخلص التقرير إلى « ضرورة بحث النشطاء الفاعلون على الأرض في مسألة وحدتهم، وفي مسألة إنتاج قيادة سياسية موحدة قادرة على إدارة الصراع المتوقع أن ترتفع وتيرته ويتسع مداه وتتعدد وسائله وأشكاله -وبخاصة بعد الخطاب الأخير للأسد- من دون الاعتماد المتردد في ذلك على قوى تقليدية تُفرض مرة، وتهان مرة أخرى، وتشتترط عليها الشروط، وتعامل كأنها سفراء لا أكثر ولا أقل، فإن استيلاء مثل هذه القيادة الذاتية أصبح ضرورة لازمة، سواء أقاتت بشكل ذاتي منفرد أم بالائتلاف مع القوى التقليدية القائمة».

والجدير بالذكر فإن التقرير السياسي لتيار مواطنة يأتي في الوقت الذي شهدت فيه الساحة السورية لقاءات عدة بين أطراف الحراك الثوري والسياسي، وكان بعضها مخصصاً لنقاش مسألة توحيد جهود المعارضة، وخاصة التيارات التي ولدت خلال فترة الثورة نفسها.

اعتبر أن المبادرة العربية غير قادرة على حل الأزمة

لؤي الحسين : الدول الحليفة للنظام مقتنعة بفقدانه الأهلية

دمشق- «البديل»

قال لؤي الحسين، رئيس تيار بناء الدولة، إنهم يسعون إلى تشكيل مناخ لتحفيز جميع التيارات والحركات المدنية للانضمام تحت إطار سياسي مشترك يهدف إلى تأسيس النواة الأولية لمؤسسات المجتمع المدني، مؤكداً أن التهديد الحقيقي للخراب السياسي سببه افتقار المجتمع لوجود مؤسسات المجتمع المدني التي تحمي سلامة وأمن المواطنين من التدخلات التعسفية للسلطة.

واعتبر لؤي الحسين في حوار مع «البديل» أن المبادرة العربية ستبقى مطروحة لبعض الوقت، ومن المتوقع أن تتخذ لجنة وزراء الخارجية العرب المزمع انعقاد جلستها اليوم الأحد قراراً تمديد مهلة بعثة المراقبين العرب، نتيجة لغياب خارطة طريق واضحة المعالم لدى الأطراف الدولية والأطراف الداخلية بما فيها السلطة.

وأضاف الحسين أن المبادرة العربية ضعيفة لدرجة تجعلها غير مؤهلة لإيجاد حل للأزمة السورية، ووصفها بالورقة البسيطة التي لا تملك أيادي وأرجل، وليس لديها رأس يقودها، وتنعدم فيها المقدرة لوقف الصراع المحتدم في البلاد، لأنها غير فعالة من ناحية العملية السياسية.

ورداً على سؤال حول دور مقترح بإرسال قوات ردع عربية، أكد أن الاقتراح هو مجرد كلام لا يحتاج التعليق عليه، لأنه لا يوجد إمكانية لجعله أمراً واقعاً، وخاصة أن القوات العربية ستدخل عنوة، والسلطة سترفضها من دون تردد، مضيفاً أن القوات العربية غير مستعدة للدخول في مواجهة مع الجيش السوري، وخاصة أن الجيشين المصري والعراقي ليسا في أفضل حالاتهما، فضلاً عن أن الجيوش الخليجية لا تملك خبرة كافية للتصدي للجيش السوري.

وتابع الحسين قائلاً إن تيار بناء الدولة لا يحيد دخول قوات الردع العربية، جراء التجربة المريرة التي مرّ فيها السوريون واللبنانيون إبان دخول القوات العربية وعلى رأسها الجيش السوري إلى الأراضي اللبنانية، لافتاً إلى أنه لا يميز بين الجندي العربي والأجنبي طالما أن الهدف هو فرض الأمر بالقوة.

وأشار الحسين إلى أن التطلعات السياسية التي تمر عبر استخدام لغة السلاح سينتج عنها استبدال جديد، وحتى إن تمكنت القوى المسلحة في الشارع السوري من كسر إرادة النظام وإخضاعه فإن ذلك الوضع سيفرز



قوة أكثر شراسة. وقال الحسين: إن النظام خلق ثقافة عنيفة عند بعض الشرائح بعد الاجتياح الأميركي للعراق. وأوضح أنه لا فرق بين المدني والعسكري في حمل السلاح، طالما أن الانتفاضة كانت في الأساس سلمية، وأكد أننا «دخلنا مرحلة جديدة في إعلاء عسكرة الانتفاضة، حيث بدأت بعض الشخصيات على صفحات الفيسبوك وبعض معلقو المحطات العربية يتباهون بقتل رجال الأمن والجنود، وبدوره يتفاخر الإعلام السوري بقتله المتظاهرين الذين يفهم هذا الإعلام بالعناصر الإرهابية».

وانتقد الحسين في هذا السياق المادة التي صدرت في مرسوم العفو والتي تقتضي بتسليم الفارين من الجيش أنفسهم إلى الجهات المعنية. وأضاف أن النظام ومن خلال إصداره مرسوم العفو كان يهدف إلى إرسال إشارات إلى الجامعة العربية وحلفائها الدوليين «مجموعة بريكس» أنه ينفذ بنود مبادرة الجامعة العربية، وبالتالي تمديد مهمة المراقبين العرب، وعدم تحويل الملف السوري إلى مجلس الأمن، مشيراً إلى أنه لا يمكن إدراج هذا العفو ضمن توجهات جديدة من قبل السلطة، بل المطلوب منها الوقف الفوري لعمليات القتل والعنف ضد المحتجين في سورية.

وحول الجولة التي قام بها الحسين على بعض الدول الأوروبية أوضح أن «الدول الحليفة للنظام بدأت تفتتن تماماً بأن النظام فاقد للأهلية، ولا يمكنه إدارة شؤون البلاد، وعلى رئيس النظام التنحي، لكن هذه الدول تؤكد على التحول السلمي وبوسائل سورية داخلية وآليات انتخابية».

وعما إذا كانت هناك نوايا لدى الدول الخارجية للتدخل العسكري في سوريا أشار إلى أن جميع الدول تؤكد «علناً وعبر اللقاءات الشخصية بأن التدخل العسكري مستبعد بشكل نهائي في المنظور القريب».



«بالورقة والقلم» تؤكد على أهمية سلمية الثورة

طرح موقع «شخابيط ثورية» حلقة خاصة بعنوان «بالورقة والقلم»، وتقوم الحلقة على مبدأ «هل تعلم؟»، وهي تعرف الثوار بأهمية سلمية الثورة عبر مجموعة من المعلومات المترافقة مع الرسوم التوضيحية والكاريكاتيرات. وتأتي المعلومات في الحلقة مستقاة من الدراسات والإحصاءات حول الثورات، ومنها أن «العالم شهد خلال الثلاث سنوات الأخيرة ٦٧ ثورة سلمية تكللت ٥٠ منها بالنصر، في مقابل ٢٠ ثورة مسلحة لم ينجح منها سوى ٤ ثورات، وان نسبة المشاركة الواسعة في التظاهرات زادت بنسبة كبيرة بعد إضراب الكرامة، وكان الإضراب قد عم ١٤ محافظة سورية»، ومن المعلومات التي أتت في الحلقة المذكورة أن النساء الألمانيات استطعن خلال حكم النازية أن يطلقن سراح أزواجهن المعتقلين من خلال الاعتصام السلمي، وأن الكثير من الثورات المسلحة انتهت إلى اقتتال داخلي.

وتأتي كل المعلومات السابقة وغيرها من أجل التأكيد على أهمية استمرار سلمية الثورة، وعدم اللجوء إلى العنف، إلا في حالات الدفاع المباشر عن النفس. وتذكر الحلقة أن معدل استمرار الثورة السلمية يبلغ عامين ونصف العام، وهي مدة قد تبدو طويلة بالنسبة للثورات السورية، لكن الإحصائية نفسها تقول إن معدل استمرار الثورات المسلحة يبلغ ٩ سنوات، وهو ما يطرح على أية ثورة سؤال الاختيار بين اللجوء إلى العنف أو البقاء في الإطار السلمي.

«تفضل أخي عمر» يروي معاناة حي باب السباع

العقوبة الجماعية لحي باب سباع في حمص من قبل قوات الأمن هي الرسالة التي يكثفها



الفيلم الوثائقي «تفضل أخي عمر»، وهو من إخراج الزميل محمد منصور في قناة أورينت، و الفيلم يعتمد على رواية عمر تلاوي الناطق باسم حي سباع، حيث تؤكد روايته الكاميرا، ويروي عمر يوميات حي باب سباع منذ الصباح الباكر، حيث يذهب مع عدد من رفاقه في جولة داخل الحي، لمعرفة ما دمته القذائف خلال الليل، ويقوم

بتوثيق الجرائم المرتكبة من أجل وضعها بين يدي العالم.

يكشف الفيلم عبر محاوره الثلاثة المؤلفة من رواية عمر تلاوي والكاميرا وصوت المعلق، يكشف عن الصمود البطولي لهذا الحي، خاصة وأن كل مقومات الحياة الإنسانية باتت مفقودة، مثل الكهرباء، والغاز، والمازوت، والأدوية، ويعرض الفيلم الواجهة الأمامية لمبنى الهلال الأحمر المعلق، والمدارس التي أصابتها رشقات الرصاص والقذائف، والأطفال الذين يستيقظون وينامون في حالة من الرعب والذهول، والبيوت التي هجرها أصحابها. «تفضل أخي عمر»، إنه باختصار رواية عن إجرام النظام، وقبل كل ذلك هو رواية حية عن صمود الناس في وجه آلة القتل الهمجية.

فوضى المصطلحات

فقط في سوريا يسمى الصراع السياسي على السلطة حرباً أهلية، وما أكثر ما يحذف فقط في سوريا، حيث يلبس الذئب جلد ضحيته، ويجوي ليلاً نهاراً محذراً من خطر داهم هنا وخطر داهم هناك يحتاج البلد والوطن، وينذر بهذا النوع من الحرب المدمرة، ويدق ناقوس خطر التدخل الأجنبي، ويحذر الأقليات في إطار سلسلة ممنهجة من محاولات تشويه المفاهيم والمصطلحات، ليس لإقناع المعارضين، بل لتيسلح الموالين برواية يتذرعون بها أمام أنفسهم أولاً قبل أن يرددونها على الملأ.

الصراع السياسي على السلطة في سوريا يحتدم بطريقة غير مسبوقة على الجبهتين الإعلامية والنفسية، و«ربما» بجرعات أكبر بكثير مما يحدث حتى في مستواه الميداني، ذلك أن المعلومات التي ترشح من مفاصل النظام تفيد بأنها حرصت منذ اندلاع الثورة السورية المباركة على تغيير منهج التعقيم الإعلامي الذي اتبعته على مدار أربعين عاماً ونيف حتى قبل إن المراقب للوضع السوري من خارج البلاد يرى أكثر بكثير ممن يعيش في داخلها، ويقوم هذا التغيير المنهج على استحداث غرفة عمليات نفسية وإعلامية، مهمتها خلق رواية بديلة لكل صغيرة وكبيرة تحدث في سوريا، والأمثلة لا حصر لها في هذا الميدان، كأن تقوم عصابات الشبيحة باختطاف أو قتل شخص وادعاء أن عصابات إرهابية مسلحة قامت بذلك.

لا يأتي هذا الجهد الجبار الذي تقوم به عصابة النظام في إطار الرد على معطيات الميدان واضحة المعالم أصلاً، بل إنه يأتي في سياق تشويه منظومة المفاهيم والمصطلحات المشكلة للمشهد السياسي السوري، كي يتسنى لها وضع هذه المفاهيم في إطار معاكس للواقع، ومن ثم استثمارها بطريقة رخيصة بما في ذلك محاولة إشاعة المخاوف من مجموعة من المخاطر المقلوبة، مثل حرب أهلية قاسية ستأتي على الأخضر واليابس، علماً بأن هذه العصابة هي بطلة تلك الحرب إن شاءت الأقدار ورأت النور يوماً، بينما تشير الوقائع على الأرض أن المسألة برمتها لا تتعدى كونها شكل من أشكال الصراع السياسي على السلطة اختبرته البشرية مرات ومرات في مناطق أخرى من العالم ولو بدرجات متفاوتة.

الأمثلة الفجة على هذا المنهج المضلل كثيرة، وتبدأ من الإيحاء لما يسمى بالأقليات في سوريا بأن الخطر يهددها في حال زوال عصابة النظام، ولا تنتهي عند ما تشيخه هذه العصابة حول التدخل الخارجي الذي أصبح رفضه شعاراً لا يتردد على ألسنة أبواق النظام فحسب، وإنما على ألسنة بعض أطراف المعارضة السورية نفسها، بينما يشير الواقع القائم على الأرض بأن هذا الخطر إن صح التعبير بات واقعا ومفردة من مفردات ميزان القوى في سوريا والمنطقة من خلال التدخل العسكري واللوجستي السافر والمباشر من قبل كل من روسيا وإيران وحزب الله.

سالم رشيد